مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

# الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة: ننتظر وقف القتال لنواصل حصر الأضرار

**انهت المواجهات العسكرية في جنوب لبنان شهرها السادس، مخلفة مزيدا من الاضرار البالغة في المنازل والمؤسسات التجارية والسيارات والمزروعات والبنى التحتية، عدا عن الشهداء والجرحى من المدنيين. هذا الامر يجعل امكانات حصر الاضرار عملية صعبة وطويلة، والتعويض عنها مكلف جدا في ظل عجز خزينة الدولة، الامر الذي يحتم اللجوء الى الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة**

منذ 8 تشرين الاول الماضي، تعرضت قرى الجنوب الحدودية من الناقورة غربا الى قضاء حاصبيا وتخوم جبل الشيخ ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة شرقا، بطول نحو 120 كيلومترا عبر الخط الازرق او خط الانسحاب الاسرائيلي عام 2006، الى مئات الغارات الجوية الاسرائيلية والقصف المدفعي التدميري، وتوسع العدوان ليطال مناطق بعيدة عن خط المواجهة، سواء في عمق الجنوب كمناطق صيدا وصور والنبطية واقليم التفاح وجبل الريحان، او في العمق اللبناني كما حصل بالغارة على الضاحية الجنوبية، ومن ثم الغارات على عدد من القرى في منطقة بعلبك.

وقد تعمد العدو الاسرائيلي الحاق اكبر قدر من الدمار في المنازل والمؤسسات الرسمية والخاصة وشبكات المياه والكهرباء على طول الخط الحدودي الملاصق للخط الازرق، فسوّى الكثير منها بالارض، واحرق المزروعات والاحراج، ولم يوفر مزارع البقر والغنم والدجاج، معتمدا سياسة الارض المحروقة لتهجير اهل القرى الحدودية، واقامة شريط امني في مقابل حدود فلسطين المحتلة خال من البشر والحجر وكل انواع الحياة.

بلغ عدد القرى الحدودية المستهدفة بالتدمير نحو 50 بلدة وقرية تقع عند خط الحدود مباشرة او خلفه بين 5 الى 10 كيلومترات، طالتها الغارات والقصف، وتراوحت نسبة التدمير فيها بين الكلي والجزئي الآيل الى السقوط او الذي يجب هدمه او الاقل ضررا. وادت الاعتداءات الى تهجير بين 80 و100 الف مواطن الى مناطق آمنة في الجنوب او في مناطق اخرى من لبنان. بعد الشهر الاول من الاعتداءات، اجرت الهيئة العليا للاغاثة ومجلس الجنوب مسحا اوليا

الامين العام للهيئة العليا للاغاثة اللواء محمد خير.

> **التقديرات الاولية للدمار في قرى الجنوب اكثر من 40%**

للاضرار، لكنه لم يستكمل بسبب استمرار الاعتداءات، وتصاعد وتيرتها وحدتها، وتعذر قيام فرق المسح بمهامها، لأن العدو كان يستهدف بالقصف او الغارات اي جسم متحرك في القرى الامامية. وقد ادى ذلك الى تزايد حجم الدمار واعداد الشهداء والجرحى والنازحين، مما زاد اعباء عملية الكشف والتخمين والتعويض.

واكد رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي التزام الحكومة صرف تعويضات للمتضررين من الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب، وان العمل جار على تأمين الاموال اللازمة وتحديد آلية صرفها بعد توقف الحرب وفور انجاز مجلس الجنوب عملية المسح التي توقفت بعد عودة القتال اثر هدنة 24 تشرين الثاني الماضي، على ان ينسق المجلس في هذا الملف مع الهيئة العليا للاغاثة.

في المعلومات، ستصرف الحكومة ما قيمته 20 الف دولار اميركي لعائلة كل شهيد، و40 الف دولار لكل وحدة سكنية دمرت بالكامل، على ان يصار الى وضع اليات لتحديد بدل عن الاضرار الجزئية التي اصابت المساكن والمتاجر والمنشات العامة والخاصة. وحسب هذه المعلومات، فان الف مليار ليرة (نحو 10 ملايين دولار) هي القيمة الاجمالية لما يتوقع ان يدفعه مجلس الجنوب تعويضا عن الاضرار الناجمة من العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان، بعد تعديل قيمة التعويضات لتساوي تلك التي حصل عليها المتضررون من جراء عدوان تموز 2006.

واقر مجلس الوزراء في جلسة عقدها في 29 تشرين الثاني الفائت من خارج جدول الاعمال، مبدأ التعويض على المتضررين ماليا وجسديا من جراء الاعتداءات الاسرائيلية منذ 8 تشرين الاول الفائت على البلدات الجنوبية.

ووفق احصاءات غير رسمية، تجاوز عدد الوحدات السكنية التي دمرت بالكامل حتى آذار الماضي نحو 1000 وحدة، اضافة الى تضرر عدد كبير من المنازل والمحال التجارية والمنشآت المدنية، واحتراق محاصيل زراعية.

كما جرى البحث مع رئيس مجلس النواب نبيه بري في مبادرة تقوم بها ادارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) التي يتولى المهندس ناصيف سقلاوي ادارتها، من اجل التعويض عن المتضررين من مزارعي التبغ في القرى الحدودية، وخصوصا في بلدات رميش وعيترون وحولا وميس الجبل.

لكن المفارقة حسب المعلومات الرسمية "ان المنظمات الدولية لم تظهر في ظل الحرب الدائرة السخاء الذي اظهرته بعد انفجار مرفأ بيروت، بذريعة انها لا تعتبر لبنان في حالة حرب، فيما التنسيق بين هذه المنظمات ليس في افضل حال، وانها في حال ارادت تسيير الامور، يمكنها ان تعمل بمرونة اكبر والتخلي عن الذرائع، كطلبها تجميع الداتا بنفسها، رافضة الاعتراف ببيانات البلديات. وكذلك رفضها مساعدة عائلات تستفيد من برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، مما يجعل اوضاع النازحين خارج مراكز الايواء اكثر سوءا، اذ ان آخر احصاء صدر عن ادارة الاحصاء عام 2018، اظهر ان نسبة الفقر في قضاء بنت جبيل تبلغ 65% وفي صور 63% وفي النبطية 59%، وبالتالي فان النازح والمضيف يستحقان المساعدة في الاوضاع الطبيعية".



في هذا الحوار الذي اجرته "الامن العام" مع الامين العام للهيئة العليا للاغاثة اللواء محمد خير اضاءة شبه تفصيلية على ما انجزته الهيئة في المراحل الاولى من الاعتداءات لدعم وايواء النازحين من قرى المواجهة وحصر ما امكن من اضرار، والخطوات المقبلة التي يفترض القيام بها بعد وقف العدوان، مثل استكمال احصاء العدد النهائي للشهداء والجرحى والنازحين، والاضرار في الممتلكات على انواعها وسبل توفير الدعم المالي، والالية التي ستعتمد لهذ العملية.

■ سبق وباشرتم احصاء الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية على قرى الجنوب الحدودية، لماذا توقفتم وماذا انجزتم؟

□ منذ بداية المواجهات، قمنا بتحديد مراكز الايواء في مناطق الجنوب وبخاصة في مدينة صور، وعقدنا اجتماعات متواصلة في غرفة العمليات وكانت النتائج ايجابية، حيث بدأنا الاحصاء في القرى السبع الاولى التي تعرضت للاعتداءات مثل يارين ومروحين والضهيرة وغيرها. حالة الجهوز كانت ضعيفة في البداية، لكن خلال 20 يوما كنا نتدخل، نحن وغيرنا من مؤسسات داعمة، بحيث امنا بداية ما يحتاجه نحو الفي نازح من تجهيزات المنامة والمواد الغذائية والحليب. بعد الايام الاولى، تدخل مجلس الجنوب فتم التنسيق بيننا وبينه، وقمنا بتقديم الدعم الى بعض مناطق الجنوب حيث كانت هناك حاجة او مجرد تقصير. علما انه كان ثمة نوع من التوأمة بين هيئة الاغاثة والمديرية العامة للامن العام عبر التنسيق في كل الامور المتعلقة بالمساعدات. الهم الاساسي لرئاسة الحكومة ولهيئة الاغاثة، كان ولا يزال دعم المواطنين الصامدين في ارضهم الجنوبية، والحمد لله "مشي الحال". قدمنا مع مجلس الجنوب وبالتنسيق مع كل ادارات الدولة الدعم للمواطنين القاطنين خارج قرى المواجهة المباشرة، كذلك الى القاطنين في شمال نهر الليطاني، كالدامور والناعمة وانطلياس وادما. وقد وسعنا قدر المستطاع تقديم المساعدات وفقا للوضع المالي للهيئة.

## النزوح بالأرقام

**سجّلت وحدة ادارة الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء حتى تاريخ 29 شباط الفائت نزوح 83 الفا نصفهم من النساء والاطفال، حوالى 3000 فقط من بينهم استوعبتهم مراكز الايواء، ويقطن الباقون في منازل استأجروها أو قدمت اليهم او يقيمون عند اقاربهم.**

**يبلغ عدد النازحين الى قضاء صور نحو 23739، والى محافظة النبطية نحو 23654، من بينهم 132 نازحا من ذوي الاحتياجات الخاصة، و30 امرأة حاملا. سجّل قضاء صيدا استقبال 6583 نازحا فيما اتجه نحو البقاع 1400 نازح. وترتفع النسبة في قضاء بعبدا حيث وصل العدد الى 9000 نازح، يليه قضاء عاليه (2547)، فالشوف (1017)، والمتن (81) وكسروان (27).**

■ متى يمكن استئناف العمل وماذا تشمل الاحصاءات منازل ومؤسسات تجارية وسيارات ومزروعات ومواسم زراعية؟

□ بالنسبة الى استئناف الكشوفات واحصاء الاضرار فهي ستستغرق وقتا، وستقوم بها لجنة تدقيق من الجيش مع الهيئة العليا للاغاثة. نحن جاهزون، لكن المهم ان يتخذ قرار في مجلس الوزراء ويتم تأمين الاعتمادات المالية لهذا الموضوع، لاسيما ان العدد كبير ولا يمكن ان نقوم بالكشوفات تحت وابل النيران. من المستحيل تنفيذ هذه المهمة قبل ان يهدأ الوضع العسكري، لكن هناك قرارات اتخذت وهناك عائلات تتم مساعدتها من خارج اطار الدولة.

■ ماذا سيشمل المسح؟

□ من الطبيعي ان يشمل المسح كل الاضرار، ولن نستثني اي اضرار حصلت، من منازل او مفروشات او مؤسسات تجارية او مزروعات او حتى سيارات.

■ هل من تعويض لذوي الشهداء والجرحى؟

□ سبق واعلن رئيس الحكومة انه ستكون هناك تعويضات، لكن لا شيء محددا حتى الان، لأن الامر منوط بما يقرره مجلس الوزراء بالتفصيل في الوقت المناسب. ◄

■ هل من تعاون مع مؤسسات رسمية لبنانية او دولية اخرى في حصر الاضرار؟

□ التعاون مع مؤسسات اخرى محلية او دولية لمسح الاضرار والتعويض تتخذ فيها قرارات في مجلس الوزراء. فلا يمكن ادخال مؤسسات دولية في امور تخص امن المواطنين وخصوصياتهم واملاكهم ومؤسساتهم الا بالتنسيق مع الدولة، وحتى الان لم تقدم اي دولة او مؤسسة دولية عرضا او رغبة في المساعدة.

■ كم يبلغ عدد القرى المتضررة سواء الحدودية او التي شملها العدوان كالنبطية واقليم التفاح وبعلبك والضاحية الجنوبية؟

□ تجاوزت نسبة الاضرار بحسب الاحصاءات المتوافرة حتى الان، وتجاوز نسبة التدمير بصورة كاملة او جزئية 40% في قرى ميس الجبل، بليدا، عيترون، عيتا الشعب، مارون الراس، يارون، مروحين، طير حرفا، الضهيرة، كفركلا. اما الاضرار في كامل قرى الشريط الحدودي، فتتراوح بين 10 و30%. هذه هي الاضرار التي تمكنا من احصائها حتى الان، اضافة الى اضرار غير منظورة ستظهر تباعا مع وقف الاعتداءات. في الضاحية الجنوبية، تم احصاء الاعتداء الذي حصل على المبنى الذي قصفته اسرائيل على اوتوستراد هادي نصر الله والمؤلف من حوالى 3 طبقات، وهو في حاجة الى الترميم. كذلك الاضرار في مناطق بعلبك وضواحيها، علما انها محدودة لكننا قمنا باحصائها. اخيرا، كل هذه الارقام هي تقديرات اولية، ولا يمكن تقدير الحجم النهائي للاضرار قبل انجاز المسح والكشوفات المباشرة على الارض.

■ كم من الوقت تتوقع ان يستغرق الاحصاء في حال توقفت الحرب؟

□ من الطبيعي ان يستغرق المسح وقتا، لكن التحضيرات مستمرة. المهم ان تتوقف المواجهات العسكرية على الحدود لكي نستطيع ان نقوم بالواجب، على ان يتم كل ذلك بقرارات واعتمادات من مجلس الوزراء.

■ هل من اولويات لديكم خلال الكشف والاحصاء وكيف تحددونها؟

□ سيكون هناك اولا قرار من مجلس الوزراء، ثم نتوقع ان ترفع البلديات جداول بالمتضررين حتى نوفر الوقت في معرفة اماكن الاضرار. كذلك ستكون هناك لجان متخصصة بالكشف، من هيئة الاغاثة وقيادة الجيش، تتولى الكشف في القرى حسب اللوائح المرفوعة من البلديات، علما اننا نعتمد هذه الطريقة لضمان سرعة التنفيذ. وهنا تبقى الاولوية للكشف على المنازل، لانها الاهم بالنسبة الى النازح كي يعود الى بيته. ثم نجري المتابعات حول الاضرار الاخرى، مثل الاضرار الداخلية في المنازل كالمفروشات، والاضرار التي لحقت بالسيارات والمزروعات وغيرها.

■ كيف ستتدبرون امر التمويل وهل من المتوقع ان تكون المبالغ كبيرة؟

□ نتوقع ان تكون تكاليف التعويضات كبيرة، لكننا سنكون في لجان هيئة الاغاثة والجيش دقيقين وشفافين في تنظيم الكشوفات لتقييم دقة قيمة الاضرار. عند وضع قيمة التعويضات، نرفعها الى مجلس الوزراء لتحديد الاعتمادات اللازمة وسبل صرفها، اما مصدر الاموال فيعود الى مجلس الوزراء.